

الفصل الثاني

الثورة المصرية وفلسطين ١٩٥٢ - ١٩٥٥

المبحث الأول: قيام الثورة المصرية وبداية التوجه القومي.

المطلب الأول: أثر حرب فلسطين على فكر قادة الثورة.
المطلب الثاني: موقف الثورة المصرية من المحاولات الأمريكية لترتيب صلح معالكيان الإسرائيلي.

المبحث الثاني: الثورة المصرية ومشاكل قطاع غزة الاقتصادية والسياسية

المطلب الأول: مشروع سيناء لتوطين اللاجئين الفلسطينيين
المطلب الثاني: الثورة المصرية وحركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة.
المبحث الثالث: الثورة المصرية وقضية أمن الحدود المصطنعة بين القطاع والكيان الإسرائيلي
المطلب الأول: جهود مصر في تهدئة الأوضاع الحدودية والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.
المطلب الثاني: مصر وتشكيل وحدات فدائية فلسطينية.
المطلب الثالث: مصر وتشكيل وحدات عسكرية نظامية فلسطينية.

المبحث الأول

قيام الثورة المصرية وبداية التوجه القومي.

المطلب الأول: أثر حرب فلسطين على فكر قادة الثورة

يرب اللواء محمد نجيب (أول رئيس لجمهورية مصر)، أن حرب فلسطين كانت الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل نحو تغيير وجه الحياة السياسية في مصر، وكانت نقطة التفجر للثورة المصرية هي هزيمة الجيش المصري في فلسطين^(١)، ويضيف قائلا: "ففي فلسطين اكتشفنا أن العدو الرئيسي لنا ليس اليهود وإنما الفساد الذي ينخر كالسوس في مصر، والذي كان يتمثل في الملك وفي كبار القواد والحاشية والإقطاع وباقي عناصر النظام ودعائمه"^(٢).

وكان لا بد من جيل جديد يمتلك الإرادة ويرفض الضعف والتخاذل ليس في مصر وحدها وإنما أيضا في كل أرجاء الوطن العربي، فكان هذا الجيل في مصر هو الذي عاد من جبهة القتال في فلسطين، لكي يعلن عمليا في القاهرة رفضه للنظام الملكي وأتباعه وسياساته والسياسيون الذين كانوا تعبيراً عن ذلك الفساد السياسي المستشري في عقل مصر وسلطانها الحاكمة^(٣).

وكانت إستراتيجية الثورة المصرية الوليدة بالنسبة للقضية الفلسطينية، تمثل الاقتراب الحذر والمعقول، فلم يكن التركيز سهلا على حل القضية الفلسطينية وعقبة الاحتلال البريطاني ما تزال قائمة تعيق المسيرة، فلم ترد القضية الفلسطينية في جدول أعمال الثورة المصرية وتم التركيز على تحرير مصر من الاحتلال البريطاني^(٤).

لهذا فقد جاءت التهنية للثورة من آخر مصدر توقعته، جاءت من القيادة الإسرائيلية، فقد أذاع ديفيد بن جوريون (رئيس الوزراء) في ٨ أغسطس ١٩٥٢، بيانا هنا فيه اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة المصرية ووجه الثورة المعلن وتمنى رئيس الوزراء الإسرائيلي لمصر أن تتفرغ لشؤونها وتتفق أموالها على شعبها^(٥)، هكذا تمنى إيمعنى أن تتخلى الثورة عن قضايا أمته العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

(١) مذكرات محمد نجيب، مصدر سابق، ص ٦١، ٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٣) محمود عوض، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٤) جان لاکوتير، عبد الناصر، الترجمة العربية، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٠، ص ١٧٣.

(٥) محمود عوض، مرجع سابق، ص ١٦١.

وطبيعي أن الثورة المصرية في بدايتها ركزت على حل مشاكلها الداخلية ومحاولة التخلص من الاستعمار البريطاني الجاثم على أرض مصر بالإضافة إلى المعارك الطاحنة الداخلية ضد القوى من ألام العهد السابق والمستفيدين من امتيازاته.

ويدعي مايلز كوبلاند (رجل المخابرات المركزية الأمريكية: CIA) أن ثورة ٢٣ يوليو ما هي إلا انقلاب عسكري، رفعت شعارات إقليمية، فيقول: "وعبد الناصر خاصة، عندما فام بانقلابه لم يكن يعرف إلا القليل عن العرب، بل ولم يكن يشعر أنه عربي (وأضاف) أن الذاعات المصرية اكتفت بالتعبير عن عزمها على تطهير الحكومة الملكية من الفساد وإقامة حكم قادر فعال وإصلاح الأحزاب السياسية وغير ذلك (وأن) البلاغات كلها لم تتطرق ألبته على مشكلة فلسطين أو أي ذكر (لإسرائيل)، ولو على الأقل بكلمة واحدة" (١).

وز عم أيضا أن محمد نجيب أبلغ السفارة الأمريكية بالقاهرة في الساعات الأولى من قيام الثورة أنه ليس مهتما بفلسطين (٢).

والصحيح أن اللواء محمد نجيب كان يرى أن الاحتلال البريطاني يمثل العدو الأول لمصر وأما قضية فلسطين لم تكن غائبة لكن التركيز عليها لم يكن سهلا في بداية الثورة، كما أنه ليس صحيحا أن قيادة الثورة المصرية كانت على اتصال بالأمريكان، والاتصال الذي تم ليلة قيام الثورة صدر بأمر من جمال عبد الناصر إلى علي صبري لإبلاغ سفارة الولايات المتحدة بنبا قيام الثورة وبأن اللواء محمد نجيب هو قائدها لطمأنة الحكومة الأمريكية بأن الثورة غير موجهة إلى دول أجنبية، كما تمت اتصالات مماثلة مع سفارات الدول الكبرى في القاهرة، بهدف التأكيد بأن الثورة قضية داخلية كما يحدث لأي نظام جديد (٣).

إن مايلز كوبلاند، كان مجحفا بحق قيادة الثورة المصرية، حيث صّور الثورة بأنها مجرد تمرد أو انقلاب عسكري قام به جمال عبد الناصر، وهذا مخالفا تماما لبيعة الثورة المصرية التي كانت بمثابة عملية تغيير جذري وشامل ليعيد الأمان الوطني لمكونات الشعب المصري إلى مجراها الثوري السليم، وهذا ما أكد عليه عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة، إحدى الوثائق المبكرة لثورة ١٩٥٢، مفندا ما ذكره كوبلاند، فقال: "لن نستطيع أن ننظر إلى خريطة العالم نظرة بلهاء، لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم المكان، أيمن أن نتجاهل أن همالك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه

(١) مايلز كوبلاند، لعبة الأمام، تعريب: مروان خيرى، بيروت، مكتبة الزيتون، ١٩٧٠، ص ٩٠-٢١٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٢.

(٣) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر، بيروت، دار القضاء، ١٩٧٥، ص ٧٥-٧٦.

الدائرة منا ونحن منها امتزج تاريخنا بتاريخها وارتبطت مصالحنا بمصالحها، حقيقة وفعلا وليس مجرد كلام " (١).

وإذا كان عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة، قد خص الدائرة الأفريقية بصفحة واحدة وخص الدائرة الإسلامية بصفحة أخرى، فانه قد خص الدائرة العربية والقضية الفلسطينية بخمس عشرة صفحة.

وكان عبد الناصر يعتز بعروبه فمصر من وجهة نظره وذا هو الواقع ما هي إلا جزء من الوطن العربي الكبير، وساهمت مشاركته في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، في اتساع مداركها القومية، فعلى أرض فلسطين اكتشف حقيقة الوجود الصهيوني ودوافع الاستعمار حليف الصهاينة وشاهد أيضا الجيوش العربية تحارب في فلسطين وواجه حصار كتيبته في الفالوجا، فتكونت لديه قناعات ثابتة أن الدفاع عن مصر مرتبط بالوضع في سوريا وأن حلقة الوصل بين هاتين فلسطين، وربط عبد الناصر بين الدفاع عن فلسطين والدفاع عن النفس فقال: "ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنا في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالا في أرض غريبة وهو ليس انسياقا وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس" (٢).

كما ان الجيش المصري لم ينس مرارة الهزيمة في حرب فلسطين على يدي القوات الصهيونية، أشار عبد الناصر إلى المندوب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (كيرميت روزفلت فقال: "إنه مع ضباطه لن ينسوا ذلك الإذلال الذي لاقوه على أيدي الإسرائيليين سنة ١٩٤٨" (٣).

وكانت الإذاعة المصرية منذ انفجار الثورة تردد النشيد القومي، أخي جاوز الظالمون المدى... فحق الجهاد وحق الفداء، وهو نشيد يدعو للوقوف إلى جانب عرب فلسطين ضد الاعتداءات الإسرائيلية، كما تم تدشين محطة صوت العرب في مايو ١٩٥٣، والذي يعد من دلالات الثورة المصرية بالقضايا العربية، فقد أعدت برامج دعائية موجهة لكافة أرجاء الوطن العربي، وأصدر عبد الناصر أوامره إلى إدارة المحطة أن ترفع من قوة بثها إلى الحد الذي تتمكن فيه من إسماع صوتها لكافة أبناء الشعب العربي في كل مكان (٤).

كما وضعت الثورة الإعلام المصري في خدمة القضية الفلسطينية وتولت إذاعتي القاهرة وصوت العرب بث برامج متعددة لنمو الروح القومية وتوعية الشعب العربي في مختلف أقطاره وتنويره بالدور الذي قامت به الحركة الصهيونية والامبريالية وهيئة الأمم المتحدة في صنع القضية الفلسطينية وتشريد أهلها، وتم

(١) فلسفة الثورة والميثاق، مصدر سابق، ص ٤٩-٥٠.

(٢) فلسفة الثورة والميثاق، مصدر سابق، ص ٩١.

(٣) مايلز كوبلاند، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٤) ياسين الحافظ، عبد الناصر والصراع العربي-الإسرائيلي، مجلة شئون فلسطينية، بيروت، عدد ١١، يوليو ١٩٧١، ص ٦.

تدريب عدد من الفلسطينيين شاركوا في الإذاعات المصرية لخدمة القضية الفلسطينية، فكانت معظم موضوعاتوشعارات هذه الإذاعات قومية مثل: علينا نحن العرب أن نتحد لنحمي أنفسنا من الاستغلال الامبريالي لنا..... إننا نحن المصريين جزء من الأمة العربية.... كيان العرب.... استقلال العرب.... الخ

وفي ١٦ يناير ١٩٥٤، طالبت مصر من جامعة الدول العربية تعزيز الجهاز المختص بشؤون فلسطين في الأمانة العامة للجامعة^(١) وفي الذكرى الثانية للثورة المصرية أوح عبد الناصر في خطابه ١٩٥٤، بأن الدفاع عن الوطن العربي يقع على عاتق العرب جميعا، وطالب مجلس قيادة الثورة من أحمد الشقيري ملفا كاملا عن القضية الفلسطينية من البداية للنهاية^(٢).

كما أشار عبد الناصر عندما زار قطاع غزة يوم ٢٩ ماي ١٩٥٥، إلى أن مصر لم تنس المؤامرات التي دبرت ضد الفلسطينيين وأعتبر تلك المؤامرات موجهة إلى مصر أيضا^(٣). كذلك ربط عبد الناصر بين ما تحققة مصر من انجازات وبين تحرير فلسطين فقال: "وأحب أن أقل لكم إن كل ما نعمله إنما هو جزء من معركة تحرير فلسطين، فإذا تحررنا من الاستعمار فإننا نخطو نحو تحرير فلسطين، وإذا قوينا جيشنا وصنعنا أسلحتنا فإننا نخطو خطوة في سبيل تحرير فلسطين، وإذا صنعنا الطائرات النفاثة والدبابات فإننا نخطو خطوة في سبيل تحرير فلسطين"^(٤) وكان علي قائمة جول أعمال عبد الناصر اليومية متابعة ما تذيعه محطة دولة الكيان الإسرائيلي يوميا^(٥). أما بخصوص ردود الفعل الفلسطينية إثر قيام الثورة المصرية فقد تمثل في ذهاب عدد من وجهاء قطاع غزة وبعض رؤساء البلديات ونخبة من المخاتير (العمد) إلى القاهرة لتأييد ومباركة للثورة الوليدة.

المطلب الثاني: موقف الثورة المصرية من المحاولات الأمريكية لترتيب صلح

معالكيان الإسرائيلي

في ربيع ١٩٥٣، قام وزير الخارجية الأمريكية (جون فوستر دالاس) بجولة سياسية إلى بلدان الشرق الأوسط، وزار مصر في ١١ مايومن نفس العام، وكان يهدف منزياته للقاهرة إلى ما يلي^(٦):

(١) قرارات الجامعة العربية الخاصة بفلسطين، مصدر سابق، ص ٨٤.

(٢) أحمد الشقيري، حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب، ط٢، بيروت، دار العودة د.ت، ص ١٢٨.

(٣) فلسطين، من أقوال عبد الناصر، مصدر سابق، ص ١٦.

(٤) المصدر نفيه، ص ٩٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٦) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٢، ص ٥٥.

- ١- محاولة ترتيب صلح بين مصر وبين الكيان الإسرائيلي.
 - ٢- الاستمرار في محاولة تطويق الاتحاد السوفيتي بأحلاف عسكرية وسياسية.
- تصور وزير الخارجية الأمريكية أنه إذا تمكن من ترتيب صلح بين مصر وبين الكيان الإسرائيلي فإنه يزيل بذلك أكبر عقبات اشتراك مصر في حلف عربي ويتمكن في نفس الوقت من حل أزمة هذا الكيان السياسية والاقتصادية حيث شهد ذلك العام أزمة اقتصادية خادقة للكيان الإسرائيلي، ولم ينفذه سوى اتفاقيات التعويضات التي فرضتها الحكومة الأمريكية على ألمانيا، كما شهد هذا العام (١٩٥٣) تحولا في السياسة السوفيتية أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني.
- ازداد تعلق الكيان الإسرائيلي في تلك الفترة، بإيجاد تسوية، وكان موشيه شاريت (رئيس وزراء هذا الكيان) يتزعم الاتجاه القائل بإمكانية تقديم تنازلات بسيطة وشكلية للعرب إذا قبلوا التسوية بالمفهوم الإسرائيلي^(١)، وكانت الحكومة المصرية مشغولة بمحادثات الجلاء مع بريطانيا وحاجتها للأسلحة، وكانت تأمل أن تستفيد من جهود الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على بريطانيا لإتمام معاهدة الجلاء، لذلك صدرت التلميحات المصرية التي تشير إلى إمكانية تسوية مع الكيان الإسرائيلي^(٢).
- طارت بعثة أمريكية سرا في مطلع عام ١٩٥٥، برئاسة روبرت أندرسون إلى القاهرة، وتقابل روبرت أندرسون مع عبد الناصر عارضا رغبة حكومته في السعي للصلح بين مصر و(إسرائيل)، وقد وضع عبد الناصر عدة شروط للصلح منها^(٣):
- ١- ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه.
 - ٢- تأمين طريق بري يربط بين مصر وبقية البلدان العربية في الشرق.
- سافر أندرسون إلى تل الربيع وعرض على بن غوريون، اقتراح عبد الناصر، ثم عاد للقاهرة وقال لعبد الناصر ما يلي: "إن بن غوريون ذعر عندما سمع اقتراحه، فمعناها (في نظره) أن لال تكون هناك إسرائيل، (وستطرد) أن بنغوريون عرض عليه اقتراحا وجيها وهو أن يلتقي مع جمال عبد الناصر وجها لوجها وأن يجيء اليه في القاهرة أو أي مكان غيرها يحدده سرا أو علنا حسبنا يختار"^(٤). غير أن عبد الناصر رفض ذلك قائلا لأندرسون، "لا أستطيع مقابلته لمائة سبب على الأقل أولها أنه إذا جاء لمقابلتي في القاهرة فاني لا أستطيع أن أضمن سلامته، وإذا ذهب للقاءه خارج مصر فما أظنني أستطيع العودة إليها"^(٥).

(*) مفهوم التسوية لدى القيادة الإسرائيلية هو تطبيق سياسة الأمر الواقع، تسوية تجعل صاحب الحق يتنازل عن حقه ويعترف للمغتصب بشرعية ما تم اغتصابه.

(1) Berger.Op Cit ،P ،172.

(٢) محمد حسنين هيكل، لمص... لا لعبد الناصر، القاهرة، دار السياسة، ١٩٧٦، ص ٨٩.

(٣) محمد حسنين هيكل، لمصر....، مصدر سابق، ص ٨٩.

(٤) المصدر ذاته، والصفحة.

المبحث الثاني

الثورة المصرية ومشاكل قطاع غزة الاقتصادية والسياسية

المطلب الأول : مشروع سيناء لتوطين اللاجئين الفلسطينيين

بلغ عدد سكان قطاع غزة في مطلع عام ١٩٥٠، حوالي ٢٧٠ ألف نسمة منهم ١٩٠ ألف لأجبي^(١)، مما شكّل ضغطاً سكانياً واقتصادياً حاداً، حيث أن هذا القطاع لم يكن قادراً على استيعاب اللاجئين لضيق مساحته وضعف إمكانياته الاقتصادية فهو عبارة عن شريط ساحلي رملي صغير يبلغ نحو ٣٧٠ كم مربع.

وبالإضافة إلى تلك المشاكل الاقتصادية، فإن وجود الأعداد الهائلة من اللاجئين أخذ يشكل عذصر ضغط سياسي على الحكومة المصرية وحكومة الكيان الإسرائيلي، فكثيراً ما كان هؤلاء اللاجئين يتسللون عبر الحدود المصطنعة ويعودون إلى قراهم ومدنهم في فلسطين المحتلة، فيصطدمون مع رجال الشرطة والأمن والجيش الإسرائيلي، مما يؤدي إلى وقوع خسائر من كلا الطرفين^(*).

ويبدو أن تلك الأعمال كانت تشكل قلقاً دائماً للمستوطنين الصهاينة مما جعل عدد من زعمائهم من أمثال: موشيه شاريت، يشير بشكل دوري في مذكراته منذ عام ١٩٥٣، إلى الاقتراحات التي قدمها بن غوريون ودايان ولافون وآخرون، حول توجيه إنذارا لمصر لإجلاء اللاجئين الفلسطينيين عن قطاع غزة وتوزيعهم داخل مصر^(٢).

كما جرت في نفس الوقت عدة اتصالات وتشاورات بين وكالة غوث اللاجئين والحكومة المصرية، وتم الاتفاق فيما بينهما على إيجاد حل لمشكلة اللاجئين المتواجدين في قطاع غزة، حيث ورد في التقرير المُعد بالخصوص ما يلي: " بالرغم من حقيقة ما تعانیه الحكومة المصرية من ضغط ازدياد السكان المصريين، فإن تعاونها مع وكالة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة في تخفيف الموقف في غزة قد أثمر عن عرض بتقديم التسهيلات لمشروع بالأراضي المصرية المجاورة بسيناء (شرق قناة السويس) يوفر للاجئين الفلسطينيين الاعتماد على أنفسهم " ^(٣)

(١) عارف العارف، تاريخ غزة، مصدر سابق، ص ٦٠.

(*) سيرد تفصيل ذلك في الفصل التالي عند الحديث عن تشكيل الوحدات الفدائية.

(٢) مقابلة البحث مع محمود مقداد، مصدر سابق، وقد ذكر لي أن موسى الزباهين أحد الذين كانوا يتسللون داخل فلسطين والذي استشهد في مطلع ١٩٥٤، كانت جنازته تظاهرة كبيرة لها دلالتها السياسية، وإصرار من اللاجئ على العودة إلى وطنهم السليب وما يجلبونه من داخل فلسطين المحتلة هو حقهم الطبيعي.

(٣) تقرير حول مشروع شمال غرب سيناء، مصدر سابق، ص ٥.

وفي ٣٠ يونيو ١٩٥٣، وقع وزير الخارجية المصرية (محمود فوزي) اتفاقاً مع وكالة غوث اللاجئين بمبلغ قدره ثلاثون مليون دولار^(١)، خصصت من اعتمادات الوكالة المخصصة للتأهيل^(*)، كما رصد نصف مليون دولار لأغراض أبحاث مشروع شمال غرب سيناء وغزة والباقي يستعمل في الإنشاء والاستيطان، كما توصل الطرفان في ١٤ أكتوبر من نفس العام إلى اتفاق مجدده هو أن تقدم الحكومة المصرية بموجبه ٥٠ ألف فدان من أراضي مصلحة الأملاك غير المستصلحة بشمال غرب سيناء وريها رياً مستديماً لإسكان حوالي عشرة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة عن طريق استزراع الأراضي^(٢)، يتم ذلك كمرحلة أولى. وفي حالة نجاح المرحلة الأولى، يستوعب المشروع بعد ذلك بقية اللاجئين المقيمين في القطاع^(٣)، واقترحت الحكومة المصرية اعتبار نهر النيل مصدر المياه لري الأراضي الواقعة مباشرة شرق قناة السويس^(٤)

كما نص هذا التقرير على أنه "سوف يختار سكان المشروع من بين اللاجئين الذين يستوطنون قطاع غزة حالياً حسب تعريف هيئة الأمم المتحدة للاجئين، وهو الشخص الذي أقام في فلسطين فترة لا تقل عن عامين سابقين لعام ١٩٤٨ وفقد مسكنه ووسائل معيشته كنتيجة لحرب فلسطين وثبت أنه في حاجة إلى معونة"^(٥). وتدل الإحصائيات أن الأغلبية الساحقة من لاجئي قطاع غزة حوالي ٩٩ % قد هاجروا من الجزء الجنوبي من فلسطين الذي كان يشمل أفضية بئر السبع، غزة، والرملة، وقد قدر نسبة سكان الريف فيه إلى نسبة الحضر كما يوضحها الجدول التالي:

جدول توزيع لاجئي غزة من المدن والقرى والبدو في سبتمبر ١٩٥٤، كما سجلته وكالة غوث اللاجئين^(٦)

القضاء	سكان الحضر	سكان الريف	البدو	المجموع	النسبة
غزة	١٢٨٥٩	٦٦١٦١	١٩٦٠	٨٠٩٨٩	٢٩%
بئر السبع	٥٤٤٧٨	٠٠٠٧٠	٣٧٥١٠	٤٢٠٥٨	٢١%

(١) ذكر عبد القادر ياسين أن الحكومة المصرية تقاضت ٧٠ مليون دولار من الحكومة الأمريكية لإسكان اللاجئين في أرض تقع إلى الشمال الغربي من صحراء سيناء للمزيد راجع، مجلة الوحدة العدد ١٦، مرجع سابق، ص ٩٦.

(*) يعني تدريب أعداد من اللاجئين لممارسة بعض الجرف.

(٢) تقرير حول مشروع شمال غرب سيناء، مصدر سابق، ص ٥٠.

(٣) مقابلة الباحث مع محمود مقداد، مصدر سابق.

(٤) تقرير حول مشروع شمال غرب سيناء، مصدر سابق، ص ٥.

(٥) المصدر نفسه. ص ٥٩. وانظر أيضاً، جون ديفز، السلام المراءوغ، تغريب: محمود فلاحه، دمشق، مكتبة أطلس، د.ت، ص ٦٧.

(٦) تقرير حول مشروع شمال غرب سيناء / مصدر سابق، ص ٦١.

يافا	٣٢٢١٩	٦٠١٨	٤٠٤٢	٤٠٢٧٩	٢٠%
الرملة	٧٠٥٦١	٢٣٧٥٨٠	٨٠٤٨	٣٨٨٦٢	١٩%
أقضية أخرى	١٤٤٥	٠٠٦٤٧	٠٠٩١	٢١٨٣	١١%
المجموع	٥٨٠٥٧	٩٦٦٥٤	٤٦٦٦٠	٢٠٤٣٧١	١٠٠%
النسبة	٢٩%	٤٧%	٢٤%	١٠٠%	-----

وباستقراء الجدول السابق، يتضح لنا أن نسبة سكان الحضر النازحين إلى قطاع غزة هي ٢٩% في حين بلغ سكان الريف ٤٧% ومثل البدو حوالي ٢٤%.

وتمشيا مع ما كان سائدا منذ أواخر الحكم العثماني والانتداب البريطاني، دبت كان المختار (العمدة) يمثل السلطة وهو حلقة الوصل بين السكان وبين الإدارة المشرفة واقترح مخطوط المشروع نوعا من الحكم المحلي للسكان الجدد، مع الأخذ بالمحافظة على الهيكل الاجتماعي حسب العشائر والقبائل والقرى الأصلية،^(١) على أن يُعد لذلك ٢٣ قرية يكون من بينها ثلاث قرى مركزية، وتطرف هذا المشروع لنظام الضرائب وقوات الأمن والقضاء والتلفون والبريد وشكل المنازل وحتى مواد البناء، ووضع مدى الانجاز للمشروع خلال خمسة وعشرون عاما^(٢). مما سبق ذكره يتضح للباحث مدى خطورة هذا المشروع حيث أنه يعد المشروع المتكامل الوحيد من بين ما قُدم من مشاريع التوطين والإسكان^(٣)، نتيجة التعاون التام بين الحكومة المصرية وبين وكالة غوث اللاجئين.

كما أن هذا المشروع كان يهدف إلى مرام بعيدة تتضح من المدى الزمني المقترح لاستكمال مخطط تنفيذه في مدى خمسة وعشرون عاما، ثم ان المشروع يعد خطوة تتبعها خطوات، بهدف تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين بجسم القضية الفلسطينية، وذلك باستيعابهم داخل المجتمع المصري، حيث كان الفصل بين سكان القطاع وسكان المشروع المقترح، فراغ شاسع لا يسمح باتصال بينهما، ويعتقد بعض

(١) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤، ١٧٥، ٢٠١، ٢١٠، ٦. (صفحات متفرقة).

(*) إن هذا المشروع هو أحد المشاريع الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، لتوطينهم في البلاد العربية المضيفة وتصفية القضية الفلسطينية، وقد تعددت المشاريع المطروحة فمنها ما كان يتسع ليشمل كافة اللاجئين ومنها ما طُرح لحل مشكلة لاجئي قطاع غزة ... للمزيد أنظر: عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، مرجع سابق، ص ١٨١، وأنظر أيضا: عبد القادر ياسين، مجلة الوحدة ع ١٦، مرجع سابق ن ص ٩٦.

الفلسطينيين أنه لو كان المشروع المذكور بالقرب من الحدود الفلسطينية بحيث يسمح باتصال الفلسطينيين ببعض البعض لوجد بعض الاستجابة (١).

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه دراسة مشروع توطين اللاجئين في شمال غرب سيناء على قدم وساق وتوضع المخططات الكفيلة بتنفيذ ذلك، قامت مجلة السلام المحلية التي كانت تصدر في غزة بالتنبيه ودق ناقوس الخطر معلنة بأن هناك محاولات لاستكان اللاجئين خارج فلسطين وإنهاء القضية التي تعتبرها الدول الاستعمارية ومن دار في فلكها على أنها قضية لاجئين وليس قضية وطن أغتصب وشعب شرد من وطنه، واستندت مجلة السلام في معلوماتها على ما نشرته الصحف الأوروبية حول مشروع تقدمت به وكالة الغوث الدولية لتشغيل وإسكان اللاجئين في شبه جزيرة سيناء (٢).

أما ردود فعل الفلسطينيين فكانت عنيفة، تمثلت في عدة تظاهرات شملت كافة أرجاء قطاع غزة هاتفة ومنددة بالمشروع ومن هم وراءه (٣)، وبلغت تلك المظاهرات من العنف والشدة بحيث أجبرت الحاكم الإداري العام المصري في قطاع غزة للإصدار بيانا مؤرخا في ١٩ سبتمبر ١٩٥٣، أعلن فيه أنه قد تم تأجيل البحث في هذا المشروع كما ورد في نص البيان التالي: "هذا المشروع قد أصبح شاغلا لأهالي ومدار حديثهم، ولما تعلمه هذه الإدارة التي دأبت جاهدة على العمل لما فيه الخير والرفاهية للجميع، وتحقيقا لرغباتهم..... لذلك نلفت النظر إلى أن الحديث حول هذا المشروع قد أصبح غير ذي جدوى" (٤)، غير أن بيان الحاكم الإداري العام لم يكن يمثل الحقيقة، وإنما كان فقط لتهدئة حركة الغليان الفلسطيني ولطمأنة السكان، ويدلل الباحث على عدم صدق ما جاء في بيان الحاكم الإداري العام، أن الاتفاق بين الحكومة المصرية ووكالة الغوث كان قد وُقِعَ يوم ٣٠ يونيو ١٩٥٣ في حين صدر البيان المذكور يوم ١٩ من نفس الشهر أي بعد شهرين ونصف من التوقيع على المشروع، ولم يرد لا من السلطات المصرية ولا في البيان المذكور ما يفيد الإلغاء، ثم أن هناك عدة دلالات على نية الحكومة المصرية الاستمرار في تنفيذ هذا المشروع، أنه في شهر أكتوبر من عام ١٩٥٣، وبعد بيان الحاكم الإداري العام، قد أسندت الحكومة المصرية ووكالة الغوث، إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ومكتب

(١) مقابلة الباحث مع محمود مقداد، مصدر سابق.

(٢) مجلة السلام، غزة، راجع أعداد مايو ١٩٥٣، وأنظر أيضا: أوراق الهيئة العربية العليا، مذكرة الهيئة للحكومة المصرية في مايو ١٩٥٣، محفوظات مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، أوراق غير مصنفة.

(٣) معين بسيسو، دفاثر فلسطينية، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٨، ص ٥٢.

(٤) مجلة السلام ٢ سبتمبر ١٩٥٣.

الوكالة بالقاهرة المدعو (جون ب. بروين)، لغرض تقرير مدى صلاحية هذا المشروع وتقدير تكاليفه (١).

فشلت كل التصريحات المصرية الرسمية في إقناع جماهير قطاع غزة، بأن المشروع قد أوقف، فقد كانوا على معرفة تامة بما كان يجري بين الحكومة المصرية وبين وكالة الغوث، لأن " أي مشروع تشرف عليه وكالة الغوث كان ينقل إلى رؤساء الدوائر الفلسطينية الموظفين في الوكالة ويناقش معهم وهم بدورهم يقومون بطرحه على جمعية الموظفين بوكالة الغوث، حيث يتم نقاه بعد ذلك إلى الوجهاء والمخاتير، وبالتالي يصل إلى الجماهير التي كانت ترفض أي طرح بديل عن العودة (٢)، فاستمرت التظاهرات الجماهيرية منددة ونادية بإسقاط المشروع.

وفي ١٤ أكتوبر من نفس العام نظم الحزب الشيوعي الفلسطيني بقطاع غزة عدة وسائل جماهيرية لاجهاظ هذا المشروع ومن ١٥ الوسائل التالي (٣):

١- عقد ندوات عازية في معسكرات اللاجئين هاجمت المشروع وو ضحت أخطاره على القضية الفلسطينية،

٢- تقديم مذكرات و عرائض وقعت بكثافة من الجماهير والأعيان والمخاتير التي كانت ترفض المشروع وتم رفعها للحكومة المصرية ولإدارة الحاكم العام في القطاع.

ونتيجة لذلك الموقف الشعبي الفلسطيني، أخذ الكيان الإسرائيلي في ممارسة كافة أشكال الإرهاب على أعالي قطاع غزة، من خلال توجيه عدة ضربات عسكرية لأهالي القطاع نفذها في مطلع عام ١٩٥٤، وكان من بينها الهجوم على موقع للجنود المصريين في وادي السلقا بدير البلح ثم على معسكر البريج، مما تسبب في قتل عددا من المدنيين، وتم نسف الكثير من المنازل، كذلك تم الاعتداء على مركز الشرطة في خان يونس، وقتل المزارعين داخل مزارعهم وحرق مزارعهم وسرقة حيواناتهم، ومما شجعهم على هذه الاعتداءات الإجرامية أن سكان القطاع لم يكن لديهم نا يدافعون به عن أنفسهم حتى ولا مجرد بندقية صيد، وكانت هناك بعض الدشم المصرية، لا تملك الدفاع عن نفسها حيث لا تمتلك سوى بعض البنادق العتيقة. لذلك كان القطاع سدا مباح في أي وقت لاجتياح مجموعات صهيونية مسلحة تمارس القتل والتدمير وتعود سالمة.

المطلب الثاني: الثورة المصرية وحركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة

(١) تقرير حول مشروع شمال غرب سيناء، مصدر سابق، ص ٦.

(٢) مقابلة الباحث مع محمود مقداد، مصدر سابق.

(٣) مقابلة الباحث مع عبد الرحمن عوض الله، مصدر سابق.

بعد نكبة ١٩٤٨ وسيطرة الإدارة المصرية على قطاع غزة، كان من الطبيعي أن تتأثر الحياة الحزبية فيه بالحياة الحزبية في مصر وبالمفاهيم التي كانت تطرحها الأحزاب المصرية، وفي ظل الفراغ السياسي الذي كان يعيشه القطاع فكانت الظروف الموضوعية مناسبة لنشوء حركة الإخوان المسلمين فيه نظرا لنوع الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني آنذاك والدور العملي الذي قامت به حركة الإخوان المسلمين في حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

وقد نشطت حركة الإخوان المسلمين في القطاع من خلال فتح عدة شعب (مقرات) في كافة مدنه: غزة جباليا، دير البلح، خان يونس ورفح، وكانت لهم عدة نوادي ومكتبات ونشاطات ثقافية ورياضية وجوالة (كشافة) وكان مركزهم الرئيس قيميدينة غزة.

غير أن الأمر اختلف بعد محاولة الإخوان اغتيال عبد الناصر في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، أثناء خطابه في ميدان المنشية بالإسكندرية في احتفال أقيم تكريما له ولزملائه بمناسبة اتفاقية الجلاء، حيث قام محمود عبد اللطيف عضو الجهاز السري للإخوان المسلمين بإطلاق نار عليه ولم تصبه الطلقات، ولكنها أصابت الوزير السوداني (مرغني حمزة) وأحمد بدر (سكرتير هيئة التحرير بالإسكندرية)^(١).

وعلى الرغم من أن الضربة التي وجهت لحركة الإخوان المسلمين في مصر لم تتبع لتشمل جماعة الإخوان في قطاع غزة، إلا أن هؤلاء تلقائيا أصبحوا في الموقع المعادي للثورة المصرية بحكم ارتباطهم الروحي بحركة الإخوان في مصر^(٢).

وعلى أثر ذلك جاءت التعليمات من قيادة الثورة المصرية بعد حادثة محاولة الاغتيال مباشرة للإدارة المصرية في قطاع غزة تأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتجميد نشاط جماعة الإخوان المسلمين في القطاع، وشملت تلك الإجراءات حل جمعياتهم وإيقاف شعبهم ومصادرة ما فيها من أموال وكتب وأدوات وإغلاق نواديهم ومنع التظاهرات والإضرابات، بالإضافة إلى حظر التجوال بين الفترة والأخرى لكافة السكان.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أخذت الإدارة المصرية تضغط على أعضاء حركة الإخوان المسلمين وتلاحق قياداتهم البارزين أمثال: فتحي البلاءوي، يوسف النجار، هاشم الخازنار، زهدي أبو شعبان، يوسف عميره ومذير عجور وغيرهم، كما منعت سفر بعضهم إلى مصر ومنع آخرون من السفر إلى الخارج.

وعلى الرغم من عدم توفر معلومات مؤكدة عن عدد أعضاء حزي حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة، إلا أن حسين أبو النمل يشير إلى أنه كان حزبا جماهيريا ويأخذ كمقياس مقدار شعبيته، انتخاب جمعية معلمي اللاجئين*، فإن القائمة

(١) عبد الدائم الإمام، الإخوان وعبد الناصر، ط٢، دمشق، مؤسسة نشرين للصحافة ١٩٨٢.

(٢) الوقائع الفلسطينية، العدد ٤٥، بتاريخ ١٥ مارس ١٩٥٥ نقلا عن، حسين أبو النمل.

التي رشحها الإخوان المسلمين قد نجحت كاملة ولم يسقط منها إلا مرشحا واحدا، في حين فاز من قائمة الحزب الشيوعي الفلسطيني واحدا فقط وهو معين بسيسو بفعل كفاءته الشخصية ونشاطه الأدبي والثقافي^(١).

(١) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص ٩٣.

المبحث الثالث

الثورة المصرية وقضية أمن الحدود المصطنعة بين القطاع والكيان الإسرائيلي

المطلب الأول: جهود مصر في تهدئة الأوضاع الحدودية والاعتداءات الإسرائيلية

بذلت الثورة المصرية جهودها من أجل أبفاء الوضع على ما هو عليه مع الكيان الإسرائيلي، ولتأكيد ذلك دعا جمال عبد الناصر إلى إنشاء ممر منزوع السلاح بين القوات المصرية وبين القوات الإسرائيلية بحيث ينسحب كل طرف لمسافة ٥٠٠ متر من خط الهدنة المؤقت حسب اتفاقية رودس ٢٤ فبراير ١٩٤٩ السابقة الذكر (١). إضافة إلى ذلك اقترحت الحكومة المصرية تشكيل دوريات مشتركة (مصرية - إسرائيلية - أمم متحدة) على الحدود، وتلغيم بعض المناطق، إلا أن القيادة الإسرائيلية رفضت تلك المقترحات وقال دايان معترضا "إن مثل هذه الإجراءات تقيد أيدينا" (٢).

غير أن الحكومة المصرية من جانب واحد، اتخذت عدة إجراءات في قطاع غزة بهدف ضبط الأمن على الحدود وكان من هذه الإجراءات ما يلي (٣):

- ١- وقف حركة المرور ما بين المغرب والفجر في المنطقة الواقعة شرق طريق (غزة - رفح) بما في ذلك مخيم جباليا للاجئين.
- ٢- إطلاق النار على كمتسلل والطلب من كافة المخاتير التبليغ عن الأشخاص الذين يتغيبون عن قراهم أو قبائلهم، بالإضافة إلى إصدار تحذيرات ضد المتسللين في الإذاعة.
- ٣- إقامة معسكر اعتقال للأشخاص المشتبه في تسللهم والذين لا يراهم ضدهم، بمعنى أن الاعتقال كان يتم بمجرد الشبهة.
- ٤- وقف توزيع التموين (حصص الإعاشة) للاجئين الذين لا يتقدمون شخصيا لاستلام مخصصاتهم. وهكذا تمكنت الإدارة لمصرية من فرض إجراءات صارمة على الفلسطينيين، مما جعل قطاع غزة يمر بفترة هدوء.

(1) E.L.M ، Burns ،Between Arab and Israeli ،Beirut ،The Institute for Palestine Studies ،1961 ،pP ،7980 ،83 ،،

(٢) ليفيا روكاش، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٢٢، وأنظر أيضا: نجلاء أبو عز الدين، عبد الناصر والعرب، تعريب، يوسف سعيد، الصباغ، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨١، ص ٦٠٨.

٥- ولكن ما أود طرحه السؤال التالي: هل استطاعت الإدارة لمصرية من وقف العدوان الصهيوني على سكان القطاع العزل؟

لعل الإجابة هي:

في مساء يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥، قامت عصابة من قوات الجيش الإسرائيلي بشن هجوم مفاجئ على مدينة غزة، (عرفت بغارة غزة) بعد أن اجتازت خط الهدنة وتقدمت داخل المدينة، فاشتبكت مع حاميتها حوالي ثلاثة ساعات، وذهبت مدحة مياه، وتوزعت قواتهم فباغتت النجذات بالقنابل والرشاشات وزرعت الألغام في طريق النجذات فتفجرت عند قومها، وعادت تلك العصابة بعد الك فلسطين المحتلة مخلفة ورائها عدة خسائر مادية وبشرية منهم تسعة وثلاثون شهيدا ولثاثة وثلاثون جريحا كان غالبيتهم من الجنود المصريين^(١).

وهكذا وضحت حقيقة الكيان الصهيوني لدى قيادة الثورة المصرية فقد ذكر عبد الناصر "قبل الغارة لم تكن تشغل أنفسنا كثيرا بخطر إسرائيل... وأصبح حدث غزة من الأحداث التي سجلها التاريخ المصري... خاصة أن مؤثراتها لم تقتصر على قطاع غزة فقط، بل تعدته إلى مصر نفسها، على اعتبار أن غالبية الضحايا كانوا من الجنود المصريين.... إن دخان الغارة على غزة في فبراير انجلي ليكشف عن حقيقة خطيرة تلك هي أن إسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة، وإنما إسرائيل في حقيقة أمرها رأس حربة ومركز تجمع لقوى أخطر من إسرائيل ومن الاستعمار وهي الصهيونية العالمية"^(٢).

كانت هذه الغارة بالنسبة لمصر بداية ناقوس الخطر وبدأ تدقق في معنى السلام ومعنى توازن القوى، ويبدو أن العدوان الإسرائيلي جاء في ذلك الوقت بالذات رغم أن مصر كانت حريصة على ضبط الحدود ولم يكن ما يقلق الكيان من أحداث، ومع ذلك فيمكننا أن السبب يتلخص فيما يلي:

- ١- معارضة الحكومة المصرية الدخول في حلف بغداد وتحرض الدول العربية على ذلك.
- ٢- توقيع الحكومة المصرية اتفاقية الجلاء مع بريطانيا.
- ٣- فشل المحاولات الأمريكية إيجاد صلح بين مصر والكيان الإسرائيلي.
- ٤- جاءت هذه الغارة تعبيراً عن سياسة بن غوريون التي تهدف إلى فرض سلام بالقوة وإظهار قدرة الكيان على إلحاق الضرر بمصر في الوقت الذي يشاء.

(١) عبد الرحمن الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٢) فلسطين من أقوال عبد الناصر، مصدر سابق، ص ٣٠. والجدير بالذكر أن مجلس الأمن أدان الغارة، انظر: قرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ١٨٨.

انظر UN، March.1955، for Feb، Security Council Documents.523373،

٥- وقد ذكر الجنرال (E، LBurns) رئيس لجنة الإشراف الدولية على لجان الهدنة العربية - الإسرائيلية، أن الإسرائيليين يعلنون تقريبا يوميا، أنهم يريدون السلام وتسوية سلمية بأسرع وقت ممكن وأنهم راغبون في التفاوض مع العرب في كل زمان ومكان، ولكن بطبيعة الحال أن ما يريدونه هو السلام بشروطهم^(١). بمعنى أنهم يريدون سلاما على مقاسهم ووفق سياسة الأمر الواقع والتنازل عن الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني في وطنه وحقه في تقرير مصيره.

لقد جاء رد القيادة المصرية بأن العدوان يجب أن يقابل بالمثل وأن مصر سوف تعتمد على قوتها الذاتية لا على مجلس الأمن وقراراته^(٢). لكن ما يمكن أن يؤخذ على القيادة المصرية أن الرد كان مجرد كلام وتصريحات عبر الأثير مما جعل الصهاينة يعاودون العدوان، ففي ٣٠ مايو ١٩٥٥، اجتازت قوات صهيونية خط الهدنة ودخلت قطاع غزة وقامت بمهاجمة أحد مواقع القوات المصرية وحاولت قطع الطريق بين غزة ورفح وتعددت عدوانها على القطاع حتى ظن بعض الساسة الغربيون أن إسرائيل تنوي احتلال القطاع.

أمام تعدد الاجتياحات الصهيونية للقطاع، طرح الفلسطينيون قضية امن القطاع وفشل الإدارة المصرية في حمايتهم، وأصبح أمن الفرد والوطن مثارا للتساؤل؟ وانطلقت التظاهرات صباح أول مارس ١٩٥٥ بأعداد غفيرة، ووجهت بعض الاهانات لبعض الأفراد من الجيش المصري المتواجدين هناك وطالبت الجماهير بالسلاح مرددين: أعطونا السلاح ونحن قادرين على أن ندافع عن أنفسنا^(٣).

حاولت الإدارة المصرية احتواء التظاهرة بكافة الأساليب، فجاءت سيارة عسكرية وظهرت البندق في أيدي رجال المخابرات والمباحث وكان لذلك أثره في زيادة حدة التظاهرة، وردد المتظاهرون، أين كانت تلك الأسلحة وقت الغارة يا جنبا، ولماذا لم تظهر تلك البنادق حينما أغار الصهاينة على مخيم البريج عام ١٩٥٣ وعلى مركز خان يونس عام ١٩٥٤ وعلى محطة سكة حديد غزة عام ١٩٥٥^(٤).

وقد أحرق المتظاهرون عدد من سيارات رجال الإدارة المصرية وبعض من سيارات رجال الهدنة الدولية وأنزلوا علم الأمم المتحدة من فوق المقر الذي كان يقيم فيه رجال الهدنة، وأحرقت الجماهير بعض مخازن التموين التابعة لوكالة الغوث في كل من رفح وخان يونس والمغازي وغزة.

(1) E، L، Burns، op، cit، p، 20.

(2) Kennett، Love، The Twice Fought War، New York. 1989، Pm83.

(3) Kennett، Love Op، cit، p، 83، .

(٤) معين بسيسو، مرجع سابق، ص ٥٨.

وسارع رجال الإدارة المصرية بترحيل أسرهم إلى العريش، كما هرب اللواء عبد الله رفعت (الحاكم الإداري العام) من القطاع إلى العريش وطلب يعد حمزة (حاكم غزة الإداري ومدير المباحث) مقابلة أعضاء اللجنة الوطنية العليا يوم ١٠ مارس ١٩٥٥، وعرض عليهم مغادرة مقر النقابة والعودة في الصباح الباكر كل إلى عماه وينتهي كل شيء (١).

غير أن قيادة اللجنة اشترطت عليه لحل التظاهرات قبول القرارات التالية (٢):

- ١- أن تعلن كافة أجهزة الإعلام المصرية الرسمية إلغاء مشروع سيناء.
- ٢- تدريب وتسليح المخيمات الفلسطينية، حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها في مواجهة الغارات الإسرائيلية.
- ٣- محاكمة المسئول عن قتل حسبي بلال ويرسف أديب طه والمسئولين عن إطلاق النار.
- ٤- إطلاق الحريات العامة وعلى رأسها حرية النشر والإعلام والاجتماع والإضراب.
- ٥- عدم ملاحقة الذين تظاهروا، فهؤلاء يجسدون قلب وروح الشعب والوطن.
- ٦- عدم التعامل مع الاستعمار الغربي والامبريالية والتوجه نحو البلدان الاشتراكية.
- ٧- لا بديل عن العودة إلى أرض فلسطين.

حمل الحاكم الإداري (سعد حمزة) قرارات اللجنة الوطنية الوطنية العليا وذهب بها إلى المسئولين في القاهرة، ثم عاد في مساء اليوم ومعه مسودة لبيان، أعلنه بعد ذلك

على أهالي قطاع غزة وكان يتضمن على (٣):

- ١- أصبح موضوع سيناء غير ذي موضوع.
- ٢- موضوع تسليح المخيمات وفرض قانون التجنيد الإجباري لحمل السلاح بالنسبة لكافة المواطنين سيتم في وقت قريب.
- ٣- يُقسم الحاكم الإداري لقطاع غزة بشرفه العسكري ألا يحجز أو يعتقل من تظاهر سلميا وبالذات بالنسبة لأعضاء اللجنة الوطنية العليا.

(١) عبد القادر ياسين، عبد الناصر والقضية الفلسطينية، مجلة الوحدة ع ١٦، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢) مقابلة الباحث مع عبد الرحمن عوض الله، مصدر سابق.

(٣) مقابلة الباحث مع عبد الرحمن عوض الله، مصدر سابق.

٤- أن تعمل إدارة الحاكم العام على ضمان حريات سكان القطاع.
يتضح من قراءة مضمون الديان السابق، أن الإدارة المصرية أبدت موافقتها على كافة الطلبات التي عرضتها اللجنة الوطنية العليا الفلسطينية، وكان من المقرر أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة.
غير أن ذلك لم يتم، ففي ليلة ١١ مارس ١٩٥٥، بدأت الغارة البوليسية المصرية في مdahمة منازل من قادوا التظاهرات، فتم اعتقال نحو سبعة وستون مواطنا فلسطينيا، وكانت نقطة تجمعهم القطار المسافر إلى القاهرة ومنه إلى سجن مصر العمومي، كما قامت الإدارة المصرية أيضا بإغلاق مقر نقابة المعلمين^(١).

المطلب الثاني: مصر وتشكيل وحدات فدائية فلسطينية

بدأ التسلل الفردي للأراضي الفلسطينية المحتلة على عدة أشكال منها: لأجيء وجائع، يحمل قطعة سلاح فيدخل ليلا إلى قريته المغتصبة، وستعيد بعض من حاجياته العينية من دبوب ومواشي، وآخر يقتل صهيونيا ويستولي على سلاحه وثالث يتسلل ليستعيد أمواله المدفونة تحت التراب في فناء منزله السليب، ومجموعة أخرى تستولي على قطيع من الماشية داخل فلسطين وتسوقه إلى قطاع غزة^(٢).
ولما قامت الثورة المصرية ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بدأت عمليات التسلل عبر فلسطين المحتلة، تأخذ طابعا أكثر تنظيما حيث وجدت تشجيعا ودعما من الحكومة المصرية التي أشرفت على تدريب بعض العناصر واختلف الغرض من التسلل فتركز في عمليات الاستطلاع وجمع المعلومات، وهذا ما أكدت عليه بعض المصادر الإسرائيلية التي اعترفت أنه منذ وقت مبكر من قيام الثورة المصرية قامت جماعة مسلحة تابعة لمؤسسة حكومية إلى الغرب من مستعمرة ريشون بسبعين كيلو متر أو أكثر من قطاع غزة وأخرجت وثائق رسمية هامة^(٣).
وقد أشار إلى عمليات الفدائيين الاستطلاعية (الرصد) قائد قوات الطوارئ الدولية فقال: "الإدارة المصرية في قطاع غزة، قد نظمت بعض الوحدات أسمتها الجيش الفلسطيني وبعضها كانت تقاد من ضباط مصريين والآخرين دربوا بهدف أعمال استطلاعية داخل (إسرائيل) فهم يعرفون البلد أو بعض مناطق منها، لأنها كانت أرضهم، فقد كان بإمكانهم التسلل وإحضار المعلومات" ^(٤).

(١) المصدر نفسه.

(٢) صبحي ياسيت، حرب العصابات في فلسطين، القاهرة، دار الكتاب العربي، دت، ص ١٧٧.

(٣) إفرام تلمي، حروب إسرائيل، ج١، تعريب: سعيد حرب، مركز الأبحاث الفلسطينية، د. ت. ص ١٦.

(4) E.L.Burns ،op.cit ، p 86.see also ، Kennett Love.op.cit.p.58.

كان ذلك قبل الغارة الإسرائيلية على القطاع، واختلف الأمر بعد ذلك حيث قررت السلطات المصرية زيادة عدد الفدائيين واتخذت قيادة الثورة قراراً بتشكيل وحدات فدائية رسمية، فقد أشار عبد الناصر قائلاً: "وبعد غارة غزة قررنا زيادة عدد الفدائيين، وطبقاً للظروف التي تمت فيها الغارة استقر رأينا على أن أحسن وسيلة لمحاربة (إسرائيل) هي أن يكون لدينا فدائيون منظمون على أساس الوحدات الصغيرة"^(١)، وفي ١٢ أبريل ١٩٥٥، اجتمع عبد الناصر بمجموعة من الفلسطينيين في القاهرة وأعلن أنه سيضع ثقله في خدمة القضية الفلسطينية، وبدأت على الفور السلطات المصرية بتدريب الوحدات الفدائية بشكل جاد لأول مرة، وقام مدير المخابرات المصرية في قطاع غزة بتعيين المقدم مصطفى حافظ قائداً للوحدات الفدائية الفلسطينية، فأخذ يعمل بصمت وجد لإعداد أول مجموعة فدائية من طلائع شعب فلسطين وجهاز أول معسكر سري للتدريب على العمليات الفدائية، وبدأت القيادة المصرية تتولى أمراً لتنظيم والتدريب والتسليح^(٢).

فأخذ ثوار ١٩٣٦ ومحاربو ١٩٤٨ وكثيرون من أبناء الشعب الفلسطيني، يتسابقون للتطوع، فكان الأخ يسعى ليسبق أخاه لتأدية الواجب ودفع ضريبة الدم في سبيل الكرامة العربية ولاستعادة الحق المغتصب^(٣)، هذا الإقبال على حب التضحية والفداء، شجع القائد مصطفى حافظ على العمل بلا حدود، فقام بجمع العناصر المطلوبة، وخلال أشهر قليلة من تم التدريب وحتى ختام العمليات التدريب حدثت بعض العمليات الفدائية داخل فلسطين المحتلة، لعمليات الاستطلاع ودراسة الأهداف المطلوب ضربها مثل: المعسكرات، القوافل، الجسور مضخات المياه والأنابيب، محطات الكهرباء وغيرها^(٤).

أما بالنسبة لعدد تلك الوحدات الفدائية، فلا يوجد رقم دقيق لعدد هؤلاء الرجال الذين كانوا يعملون تحت قيادة مصطفى حافظ، غير أن أحد المناضلين الفلسطينيين قدر عددهم بحوالي ألف فدائي^(٥)، في حين قدرهم موشيه دايان في يومياته عن حملة سيناء بسبع مائة رجل^(٦). وهذا ما ذكرته بعض المصادر العربية^(٧).

اتخذ العمل الفدائي الفلسطيني برعاية مصرية داخل فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٥٥، عدة أشكال، فأحياناً كان الانطلاق يتم بشكل جماعي على أوسع نطاق ممكن

(١) فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر، مصدر سابق، ص ٨٢.

(٢) مجلة البقطة، الكويت، العدد ٨٨٨ بتاريخ ١٩-٢٥ أكتوبر ١٩٨٤، ص ٢٢.

(٣) معين أحمد محمود، فتح والثورة، مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧.

(٤) الرجوع نفسه والصفحة.

(٥) مقابلة الباحث مع توفيق موسى ابو معيلق بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٨٣، بدمشق.

(6) Moshe Dayan, Dairy of Sinai Campaign, New York.1967.p5.

(٧) مجلة البقطة الكويتية، مرجع سابق، ص ٢٢..

وأحيانا أخرى كان يتخذ شكل ضربات متفرقة وفي أحيان ثلاثة كان يهدف إلى الاستطلاع وجمع المعلومات، وأخذ هذا العمل في التصاعد حيث أنه شكّل خطرا على أمن الكيان الصهيوني واستقراره مما يحضّز مزاعم قيادة هذا الكيان على قدرتهم على حفظ الأمن فقد تمكن الفدائيون من مهاجمة عدد من مقراتهم العسكرية وضرب مركباتهم وتفجير محطة إر سال للإذاعة^(١) وأمام ذلك الحوادث اضطرت قيادة الكيان الإسرائيلي في ١١ سبتمبر ١٩٥٥، إلى مناشدة حليفاتها، الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لممارسة الضغط على الحكومة المصرية لوقف العمل الفدائي، وحتى تعيد القيادة الإسرائيلية لمستوطنيتها الثقة قامت قواتها العسكرية بشن غارة

في ٣١ ديسمبر من نفس العام على مواقع في مدينة خان يونس أسفرت عن قتل اثنين وعشرين وجرح نحو عشرين^(٢) غير أن عمليات الفدائيين الفلسطينيين قد استمرت ففي الفترة من ٥ ديسمبر ١٩٥٥ حتى ٨ مارس ١٩٥٦، بلغت العمليات الفدائية داخل فلسطين المحتلة نحو ١٨٠ عملية حسب تقرير رئيس هيئة رقابة الهدنة الدولية الجنرال بيرنز (Burns)^(٣). أي بمعدل عمليتين في الليلة الواحدة.

لقد كان القرار الذي اتخذته الثورة المصرية بتشكيل وحدات فدائية وتدريبها وتسليحها عملا تاريخيا غير أن ذلك كان مجرد خدمة أهداف تكتيكية محددة، فكان نشاط الفدائيون محطوما بالقرار السياسي للحكومة المصرية، أقصد أن العمل الفدائي الفلسطيني كان عرضة للمسومة أو التوقف في ظل تفاهم مشترك مصري - صهيوني!!! وكان من الممكن توظيف العمل الغدائي من أجل أهداف النضال الفلسطيني وتطويره للوصول إلى حرب التحرير الشعبية.

(١) مجلة البقطة الكويتية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص ١١٩.

(3) El burn's 'op.cit.p 139 ،

المطلب الثالث: مصر وتشكيل وحدات عسكرية نظامية فلسطينية

قامت السلطات المصرية منذ أواخر ١٩٥٥ بالإعلان عن فتح باب التطوع في الكتائب الفلسطينية، ويلاحظ من الشروط التي وضعتها هذه السلطات تتل على أن الهدف من وراء تشكيل هذه الكتائب الفلسطينية هو ردف العمل الفدائي فكانت الأفضلية لمن تتوافر فيه الشروط التالية (١) :

- ١- أن يكون لهم دراية بالأراضي والمسالك الفلسطينية،
 - ٢- يفضل من لديهم خدمة عسكرية سابقة.
 - ٣- يفضل الملمون بالقراءة والكتابة أو بإحدى الصناعات
 - ٤- يفضل من يجيد إحدى اللغات الأجنبية وخاصة العبرية.
- وبهذا العمل كانت الإدارة المصرية تلبي رغبة الجماهير الفلسطينية التي كانت تطالب دزما بتكوين جيش تحرير فلسطيني، وجاءت هذه القرارات مناسبة لمطالب انتفاضة مارس ١٩٥٥، وتحسبا لرد فعل الكيان الإسرائيلي، قامت الإدارة المصرية بإجراءات وقائية وشكلت هيئة الدفاع المدني التي كانت أهدافه كما يلي.
- ١-وقاية المدنيين والمؤسسات والمنشآت والمرافق العامة.
 - ٢-إعداد المشروعات الخاصة بأعمال الدفاع المدني من مهمات وأدوات وتعويضات عن حوادث الغارات وأعمال التخريب وغيرها.
- كما تضمنت أعمالها المهمات التالية ووضعتها موضع التنفيذ وهي (٢) :
- ١- المراقبة والإنذار.
 - ٢- الهجرة وإخلاء المدن.
 - ٣- وسائل وقاية.
 - ٤- تنظيم وسائل إطفاء المرافق وإزالة القنابل.
 - ٥- الإنقاذ وإزالة الأنقاض
 - ٦- الإسعافات الأولية والخدمات
 - ٧- تأمين المرافق العامة وصيانتها
 - ٨- تعليم المدنيين وسائل الدفاع المدني وتدريبهم عليها.
- بعد ذلك صدر قانون الجرس الأهلي الفلسطيني الذي كان من مهمته حراسة معسكرات اللاجئين الفلسطينيين المواجهة لخطوط الهدنة ضد أي عدوان إسرائيلي وللقيام بأي أعمال أخرى يكلف بها من قبل السلطات المصرية (٣) .

(١) الوقائع الفلسطينية العدد ٥٥ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٥.

(٢) الوقائع الفلسطينية، العدد، ٧، بتاريخ ١٥ يناير ١٩٥٦.

(٣) المصدر نفسه، العدد ٨ بتاريخ ١٥ يناير ١٩٥٦.

والحقيقة التي يعلمها الباحث ويؤكد عليها أنوحدات الحرس الأهلي الفلسطيني لم تكن مسلحة تسليحا يمكنها من صد أي عدوان صهيوني، حيث كان تسليح هذه الوحدات ببنادق من النوع القديم، ولم تكن على مستوى كاف من التدريب أو الاستعداد العسكري واستخدمت الإدارة هؤلاء في ضبط الحدود من التسلل الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وهذا كان الهدف وليس صد أي عدوان صهيوني. وانطلاقاً من هذه المواقف للإدارة المصرية في ممارسة ضبط النفس على حدود خط الهدنة وشكلت الوحدات الفدائية والنظامية كمناوره سياسية، فكيف كان نشاط الثورة المصرية بخصوص القضية الفلسطينية على مستوى سياستها الخارجية، هذا ما سوف يجيب عليه الفصل الثالث من هذه الدراسة.